



تركية السويط وكيلا للشعبة البرلمانية (تصوير : صالح محمد)



الرئيس مصوتا في انتخابات الشعبة البرلمانية

الجزء واعتمد الحسابات الختامية للعديد من الجهات الحكومية

توزيع القسائم الصناعية و«قرعة ضباط الجيش»

تشكيل لجنة بعقدي «الكاراكال واليوروفايتر» وتكليف «الأمن الغذائي» بالتحقيق في عدم تحقيق الاكتفاء

2019/2020.

– التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير الحادي والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير الثاني والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير الثالث والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.



التصويت خلال الجلسة



كلمة جنان بوشهري

عبد الكريم الكندري: لدينا قطاع كبير بعيد عن الملاحقة أو المراقبة حتى أصبح بيئة خصبة للفساد خليل أبل: لابد من محاربة الأشخاص المتخفين تحت الشخصية الاعتبارية والمرتبطين بهم سواء شركة أو أفراداً الشاهين: للأسف القانون الكويتي حارب وعاقب فقط الأشخاص الطبيعيين وتغافل عن الأشخاص الاعتباريين جوهر: تحصين الأشخاص الاعتباريين وعدم معاقبتهم سبب تراجعنا في مؤشر مدركات الفساد الدمخي: الحساب الختامي تبني عليه تقديرات المستقبل ولا يعني إقراره تبرئة ذمة القائمين على صرف الأموال

بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019، 2019/2020.

– التقرير التاسع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الخامس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الخامس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

– التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020.

لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء وذلك بإضافة مادتين تتعلقان بمد نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية لتشمل المسؤولية الجزائية في جرائم الفساد. ثم استكمل المجلس تشكيل عضوية بعض اللجان، وقد زكى النائب د. مبارك الطشه لعضوية لجنة حقوق الإنسان بعد استقالة النائب محمد هاف من عضويتها. تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي. النائب د. عادل الدمخي "رئيس لجنة الميزانيات": هذه الحسابات الختامية على جدول الأعمال، لا يخفى عليكم أهمية الحساب الختامي كما هي الميزانية، والمادة 149 نصت على أن الحساب الختامي يقدم إلى مجلس الأمة خلال الشهر التالية لانتهاء النظر فيه وإقراره، ونحن أمام جهد سابق بشأن رأي مجالس سابقة في حسابات ختامية ولا مجال في إعادة أمر تمت الاستفاضة فيه في مناقشة سابقة.

وقال الدمخي: الحساب الختامي تبني عليه تقديرات المستقبل، ولا يعني إقرار الحساب الختامي بأي حال تبرئة ذمة القائمين على صرف تلك الأموال ولا دليل أكثر من محاكمة من خانوا الأمانة في قضية ضيافة الداخلية، وتم استرجاع الأموال منهم، وشاهد آخر، هو بيع عقارات المدير الأسبق للتأمين الاجتماعية بإقرار الحساب الختامي وسيلة قانونية لإغلاق المراكز القانونية مع فتح باب المساءلة والمحاسبة والمعاينة لكل من اعتدى على المال العام.

وأضاف: في الختام نتمن جهود من سبقونا ونعكف حالياً على تطوير مناقشة الحسابات الختامية لتكون أداة لمحاسبة الحكومة في حال قصورها.

النائب عبدالله تركي الأنعي: بالنسبة للحساب الختامي لهيئة طباعة القرآن. هناك ملاحظة أن الهيئة يوجد فيها العديد من المناصب موجودة منذ سنوات تسلم رواتب في مناصبها وتأخذ تقييماتها ولا توجد مطبعة هناك، فهناك مدير مطبعة ولا توجد مطبعة، واتساع من الرئيس إلى أصغر موظف في الهيئة ماذا كانوا يفعلون خلال السنوات السابقة؟ كل الموجودين في الهيئة منذ سنوات كانوا لا يفعلون شيئاً.

النائب د. حمد المطر "عن مقرر لجنة الميزانيات": هذه الحسابات الختامية قديمة، وإقرارها لا يعني سقوط محاسبة أي فاسد أو أي مقصر، فهناك أناس في السجن وعليه فعدم إقرارها يعيدنا إلى المربع الأول، وتعود للجنة ونبدأ بدراساتها منذ البداية.

وأضاف: إقرار هذه الحسابات لا يعني عدم قدرتنا على محاسبة سياسية أو جنائية، وإقرارها يؤكد محاسبة الفاسد أو العايب، وأنتمنى من الجميع إقرارها في أسرع وقت حتى



مداخلة خليل أبل



والشاهين أيضاً